

## تحديات إصلاح القطاع الأمني في البلدان المغاربية: من الأمنوقراطية إلى احترام الخصوصية.

أ. د. صالح زباني

أستاذ التعليم العالي، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر  
مدير مخبر "الأمن في حوض المتوسط: إشكالية وحدة وتعدد المضامين"

### ملخص:

تتناول الدراسة مختلف الآليات القانونية التي أقرتها الحكومات المغاربية في سياق تفعيل سياساتها العامة الأمنية دون المساس بخصوصيات الأفراد ويتعلق الأمر بالتدابير التي تقنن العمليات من قبيل التصنت، التفتيش، كاميرات المراقبة وكذلك جمع واستخدام البيانات وغيرها. كما تهدف المداخل إلى الوقوف على مدى استعداد المجتمع المدني المغاربي للدفاع (المرافعة) من أجل فرض شفافية أكثر على الطريقة التي يتم من خلالها تنفيذ التدابير المتعلقة بمكافحة الإرهاب والجريمة بما يتيح استصدار نصوص تساهم في محاصرة أفعال التعدي على الخصوصية (حقوق الإنسان).

### Abstract:

This study investigates the different legal mechanisms of the Maghreb' governments in the contest of their security public policies actions without any impacts that can appear on individuals' particularities. This legal mechanism concerning the measures which legislate the security operations such as eavesdropping, inspection, surveillance cameras and information compilation...etc. the study attempts to raise to what extent the Maghreb' civil societies are ready to defend for impose transparence on the way in which the measures of fight against terrorism and combating crime is executed. These permits to pronouncement provisions are contributing in blockading aggression actions against the individuals' particularities.

## مقدمة:

تشهد معظم دول العالم حاليا حملة متنامية قصد إضفاء مزيدا من الشفافية على عمل أجهزتها الأمنية. تهدف هذه الحملة في مجملها إلى ديمقراطية مؤسساتها الأمنية، وتكييفها مع التوجهات الجديدة للسياسات العامة القاضية بإلحاق القطاع الأمني بحيز السياسات العادية التي تخضع لمعايير احترام حقوق الإنسان، وهي المعايير التي يراد منها ترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحوكمة الرشيدة في قطاع الأمن.

لم تشهد المنطقة المغاربية عن هذا التوجه، حيث نلاحظ تنامي فكرة الاهتمام بدمقرطة القطاعات الأمنية في كل البلدان المغاربية، وهو الاهتمام الذي تشترك فيه النخب الحاكمة وكذلك مؤسسات المجتمع المدني إلى جانب الباحثين الأكاديميين. ويكفي أن نشير هنا أن هذه البلدان تشهد توجهها واضحا نحو إضفاء مزيد من الاحترافية على عمل قطاعها الأمني، فضلا عن مأسسة معايير حقوق الإنسان ضمن آليات عملها. وتعتبر الوتيرة المتصاعدة لانتشار ثقافة حقوق الإنسان ضمن هذا القطاع إحدى المؤشرات الإيجابية في هذا الصدد. فقد أصبح من الممكن حاليا محاسبة المنتمين لهذا القطاع لدى حدوث تجاوزات وانتهاكات أدت إلى بداية تبلور مذكرات اعتقال لمنتسبيها **codes of conduct**. أما المؤشر الآخر فهو انفتاح هذا القطاع على الصحافة "المستقلة" في بادرة لتحسين مستوى التواصل مع المواطن بصفته مستهلكا ل"السلعة الأمنية" بإرسال بيانات وكذلك عقد لقاءات مع الصحفيين، فضلا عن استغلال القنوات الاتصالية الحديثة المتاحة من أجل رفع الكفاءة الاتصالية. وبشكل عام يلاحظ بروز تدابير جديدة نحو ديمقراطية قطاع الأمن بشكل موسع سيما في ظل التحولات الراهنة التي يشهدها العالم العربي.

لا شك أن الحراك الحالي في المنطقة المغاربية أعطى دفعا إضافيا لمساعي ديمقراطية مؤسساتها الأمنية، ومن بوادر ذلك أن الموضوع في حد ذاته أصبح متداولاً بين مكونات الفضاء العام (**public sphere**) ومن المؤشرات الإيجابية أيضا لهذا الحراك أن البرلمانات المغاربية بدأت تتولى أخذ مبادرة مسألة قضايا تتعلق بهذا القطاع وعلى رأسها طرح الأسئلة الشفوية والكتاتبية حول ميزانية هذا القطاع في جلساتها البرلمانية، بل ويلاحظ تنامي ثقافة الفهم الشامل لموضوع الأمن لدى منخرطي هذا القطاع من خلال عدم الاكتفاء باعتماد الأساليب القمعية عند التعاطي مع المشكلات والوضعيات المختلفة التي يواجهها قطاع الأمن. ويكفي أن نشير إلى مؤشر إيجابي هام ضمن هذا السياق وهو انخراط هذا القطاع في مسار الاحترافية من خلال حصول

منخرطي القطاع على مهارات جديدة وإضافية سيما فيما يتعلق بالتعاطي مع مشاكل المجتمع والفضاءات العامة.

رغم هذا التوجه نحودمقرطة القطاع الأمني في المنطقة المغاربية إلا أن مسار إصلاح الكثير من الممارسات السلبية ذات الجذور العميقة في هذا القطاع لا يزال مسارا صعبا وطوي عسوية التحقيق في ظل وجود العديد من المعوقات التي تحول أمام التمكين لهذا التوجه الجديد. وفي ضوء ما تقدم تثير هذه الورقة البحثية تساؤلا جوهريا مفاده:

كيف يمكن فرض شفافية أكبر على الطرق التي يتم من خلالها تنفيذ التدابير الأمنية بما يتيح استصدار نصوص تساهم في محاصرة أفعال التعدي على الخصوصية في ظل التحديات الأمنية التي تواجهها البلدان المغاربية؟

وللإجابة عن السؤال سنركز على النقاط الرئيسة الآتية:

- I - مفهومي: الديمقراطية والدمقرطة وعلاقتها بالأمن.
- II - تحديات دمقرطة القطاع الأمني في الدول المغاربية.
- III - المقاربة الأمنية المغاربية في إطار دمقرطة المؤسسات الأمنية واحترام الخصوصية.
  - III-1- المقاربة الأمنية الجزائرية للإصلاح العسكري ودمقرطة السياسة الأمنية.
  - III-2- تجربة تونس في التسيير الديمقراطي لقطاع الأمن.
  - III-3- المقاربة الأمنية المغربية في إطار دمقرطة وإصلاح المؤسسات الأمنية.
- IV - تفعيل دمقرطة القطاع الأمني في الدول المغاربية.

## I- مفهومي الديمقراطية والدمقرطة وعلاقتها بالأمن:

إن كثرة التعاريف المتعلقة بمفهوم الديمقراطية والمستخدمه اليوم في الحقل الأكاديمي يجعلنا نركز في سياق بحثنا هذا على تلك الفترات المحددة ضمن المسار الديمقراطي للدول المغاربية، وهي الفترات التي بإمكانها أن تجعل هذه البلدان أقرب إلى تطبيق القاعدة الديمقراطية. فمع تصاعد وتيرة الإصلاحات في الدول المغاربية التي أعقبت أحداث ما يسمى بـ"الربيع العربي"، برزت هناك الحاجة إلى إصلاح مؤسسات القطاع الأمني وعلى رأسها المؤسسة العسكرية، ودمقرطة السياسة الأمنية للبلدان المغاربية. إلا أن أية سياسة أمنية تعكس بالضرورة طبيعة النظام السياسي القائم وطبيعة العلاقة بين المدنيين والعسكريين. فإذا كان النظام ديمقراطيا، فإن المؤسسة الأمنية تكون حاضعة للسلطة المدنية، ويكون عملها كذلك خاضعا لقنوت المراقبة الديمقراطية. أما إذا كان النظام غير ديمقراطي، فإن السياسة الأمنية تعكس في هذه الحالة بالتأكيد توجهات النخب المحتكرة للقرار السياسي، وتكون الحياة السياسية عرضة لتدخلات المؤسسة الأمنية بشكل دائم<sup>1</sup>. هذه القاعدة تجتد مدلولاتها من خلال بروز الحاجة في الدول المغاربية، إلى ما يمكن أن نسميه بإصلاح ودمقرطة قطاع الأمن.

نتبنى من خلال دراستنا هذه مقارنة شاملة للديمقراطية وهي مقارنة تركز على المبادئ الرئيسة للديمقراطية، حيث تقابل هذه المبادئ -والعناصر- الرئيسة للنشاط الديمقراطي الأنماط الثلاث الأولى للديمقراطية وهي<sup>2</sup>:

- حكم الانتخابات التنافسية الشفافة ذات التصويت الواسع النطاق والمجردة من مظاهر الغش والاحتيال (Reasonably Competitive (RCE Elections).
- ضمان واحترام الحريات المدنية الأساسية (حرية التعبير، حرية التجمع وحرية إنشاء وتكوين الجمعيات) (Basic Civil Liberties) (BCL).

<sup>1</sup> إبراهيم اسعدي، "واقع وآفاق السياسات الأمنية والدفاعية بالعالم العربي"، تم تصفح الموقع يوم: 28 فيفري 2012.

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/20337E9A-A630-4519-A065-ED15CAA27ABF.htm>

<sup>2</sup> Lise Storm, *Democratization in Morocco: The political elite and struggles for power in the post-independence state*, (New York: Routledge, 2007), p. 07.

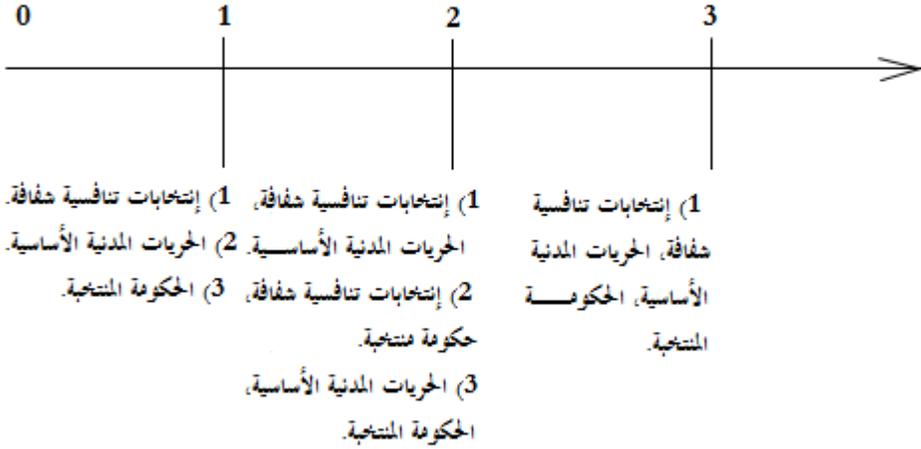
- قوة حكم الحكومة المنتخبة (Elected Government) (EP) (حيث أن هذه الحكومة المنتخبة لا يجب أن تكون تابعة إلى أي نخبة أخرى غير منتخبة).

تعد جميع هذه المبادئ الثلاثة على قدر كبير من الأهمية، فالبلد الذي يضمن ويحترم الحريات المدنية الرئيسة، يُنظر إليه كبلد ديمقراطي يشهد بالفعل انتخابات تنافسية ذات تصويت واسع النطاق ومجردة من مظاهر الغش والاحتيايل. وبذلك، فإن البلد الذي يتمتع بجميع هذه المبادئ الرئيسة للديمقراطية يعد بلدا أكثر ديمقراطية من البلد الذي يعرف تكريسا لمبدأين اثنين فقط. وهذا الأخير يُعرف بدوره على أنه الأكثر ديمقراطية من البلد الذي يحترم بدوره مبدأ ديمقراطيا واحدا فقط<sup>3</sup>. والأهم من ذلك في سياق بحثنا هذا، هي تلك العلاقة السببية بين الديمقراطية والأمن، حيث تؤدي الديمقراطية إلى الاستقرار والأمن. فاحترام المبادئ الديمقراطية أصبح شرطا مسبقا للانضمام للتكتلات والتنظيمات الدولية والإقليمية من أجل التعاون على الصعيد الأمني<sup>4</sup> كما أصبح احترام هذه المبادئ أمرا يتعين تشجيعه وترسيخه ضمن العديد من نشاطات المجتمع المدني سواء على الصعيد الداخلي أوالخارجي وهذا من أجل فرض شفافية أكثر على طرق تنفيذ التدابير الأمنية مما يؤثر على عمليات صنع السياسات الأمنية العامة للدول. ويمكننا أن نوضح ترابط المبادئ الديمقراطية الآنف الذكر برسم تخطيطي نبينه من خلال الشكل رقم (1).

<sup>3</sup>Ibid., p. 08.

<sup>4</sup> بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص. 210.

### الشكل رقم (1) رسم تخطيطي يوضح مفهوم الديمقراطية.



Lise Storm, *Democratization in Morocco: The political elite and struggles for power in the post-independence state*, (New York: Routledge, 2007), p. 07.

## II – تحديات القطاع الأمني في الدول المغاربية:

لعل من أبرز التحديات التي تواجه مسار ديمقراطية القطاع الأمني في البلدان المغاربية تكمن في مدى مناسبة ظروفها السياسية والمؤسسية لديمقراطية نشاط أجهزتها الأمنية. إن تعرض البلدان المغاربية لتوترات عديدة سواء في السنوات الماضية كما هو حال الجزائر، أو حاضرا كما هو الأمر في تونس يجعل من حالة الإصلاح معقدة إلى حد ما. فالانفلاتات الأمنية التي تلي فترة الاضطرابات الكبرى وكذلك ما بعد الصراع تعطل مسار الانخراط في أية عملية إصلاح، سيما إذا تعلق الأمر بقطاع حساس كالقطاع الأمني.

سنحاول أيضا، من خلال هذه الدراسة، أن نبين العديد من المعوقات التي تقف حجر عثرة أمام عملية ديمقراطية نشاط أجهزة الأمن في البلدان المغاربية ومنها على وجه الخصوص ما يلي:

1. يلاحظ نقص في الجانب المعلوماتي حول هذا الموضوع، بل وأنه يصعب الحصول على خريطة توضيحية دقيقة لهيكل القطاع الأمني في البلدان المغاربية ضمن البنيان المؤسسي للدولة.

2. إحاطة الجانب الأمني بنوع من التعقيم بالرغم من كون المؤسسات الأمنية كبقية المؤسسات الحكومية الأخرى مؤسسات دستورية وتخضع لأطر قانونية محددة، وذلك على الأقل من الناحية النظرية.

3. التداخل بين ما هو خاص وما هو عام عندما يتعلق الأمر بوظيفة المؤسسة الأمنية المغاربية؛ فعادة ما تطرح هنا إشكالية من يتبع من عند الحديث عن علاقة هذه المؤسسة بالسياسة. إذ يلاحظ أنه في الحالة المغاربية فالسياسة هي التي تتبع الأمن وليس العكس، أي كما ينبغي أن يكون عليه الوضع في الحالة العادية؛ مما يعني أن هذا القطاع لم يبلغ بعد مرحلة الاحترافية كونه لا يزال متأثراً بمصالح وطموحات فئوية. ويبدو أن المسار أمام البلدان المغاربية سيظل مليئاً بالعثرات للوصول إلى مرحلة يتم فيه غرس الفكرة التي مفادها أن منطق وسبب وجود القطاع الأمني هدفه حماية حقوق المواطنين وحماية سيادة القانون.

4. يلاحظ عدم وضوح في العلاقة بين القطاع الأمني والجهاز القضائي، حيث تصل هذه العلاقة حد التوتر عندما يتعلق الأمر بالصحافة الحرة في البلدان المغاربية. فهذه البلدان لا تزال تشهد ظاهرة الإفلات من العقاب وما لذلك من تداعيات خطيرة على احترام حقوق الإنسان في المنطقة، وهو ما يجعل من هدف ديمقراطية القطاع الأمني هدفاً صعب التحقيق.

5. إن ديمقراطية القطاع الأمني لن يتجسد بشكل فعلي ما دامت ميزانيات هذا القطاع وعلى عكس القطاعات الأخرى لا تخضع لمبادئ الشفافية والمساءلة البرلمانية، إذ يتم تفادي مناقشتها في الغرف التشريعية المغاربية وعادة ما يتم التصويت عليها بالإجماع.

6. إن الضعف الذي لا يزال يكتنف معظم مؤسسات المجتمع المدني المغاربي تجعل منه أداة غير فعالة في الضغط على الحكومات المغاربية قصد تبني إصلاحات عميقة في منظومتها الأمنية. تعاني مؤسسات المجتمع المدني العديد من الإكراهات والعوائق الإدارية والقانونية، وقلة الوسائل وشح الموارد والأطر، وحصر نشاطه في فئات اجتماعية معينة، وقلة انتشاره في المناطق الريفية وغيرها من الإكراهات، وهو ما يجعل فعاليته متواضعة للمرافعة قصد إضفاء الشفافية على نشاط المؤسسات الأمنية.

7. لا يمكن أن نغفل حقيقة هامة مفادها أن التحديات الأمنية التي تواجهها المنطقة المغاربية وعلى رأسها التحدي الإرهابي والهجرة الغير الشرعية والجرائم الاقتصادية المتنامية تؤثر كثيرا في عملية ديمقطة القطاع الأمني؛ إذ يلاحظ أن العديد من الانتهاكات الأمنية لحقوق الإنسان في المنطقة مرتبطة أشد الارتباط بتنامي وتيرة المخاطر الأمنية والجريمة المنظمة. ونشير هنا أن العديد من الإجراءات الأمنية التي أعقبت أحداث 11 سبتمبر 2001، كان لها مفعول سلبى على ديمقطة القطاع الأمني في كل الدول المغاربية؛ فقد أصبح من الصعب ربط علاقة متوازنة بين حقوق الإنسان والأمن الوطني في هذه المنطقة

### III- المقاربة الأمنية المغاربية في إطار ديمقطة المؤسسات الأمنية واحترام الخصوصية:

في البداية، لا بد وأن ننطلق عند دراسة موضوع إصلاح قطاع الأمن وديمقطة المؤسسات الأمنية المغاربية من فكرة مفادها أن منطق وسبب وجود القطاع الأمني هدفه حماية حقوق المواطنين وحماية سيادة القانون. مما يجعل من مسألة إقحام معايير حقوق الإنسان ضمن هذه التدابير الأمنية أمرا ضروريا سيما وأن القطاع الأمني لم يعد يعتمد اليوم على الأساليب القمعية. وهذا سواء على الصعيد الداخلي من خلال تعزيز وظيفة الرقابة والقضاء وقطاع الصحافة مما يضفي الشفافية على نشاط القطاع الأمني، أو على الصعيد الخارجي من خلال تبني الأنظمة والحكومات المغاربية المزيد من المعايير الديمقراطية وتشجيع انحراط قطاع الأمن في مسار الاحترافية من خلال حصول منخرطي القطاع على تلك المهارات الجديدة والإضافية التي تفرزها عمليات التعاون الدولي في ميدان الشرطة والقضاء بهدف محاربة الإرهاب ومكافحة الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة... الخ. كما هو الحال بالنسبة للتعاون الأورو-مغاربي في مجال "العدالة والشؤون الداخلية" بشقيه المدني والجزائي وخاصة في ميادين تدريب رجال الشرطة والقضاء ووكلاء النيابة والمحامين... سنحاول الآن معالجة مظاهر هذه التدابير الأمنية لديمقطة القطاع الأمني في البلدان المغاربية بالتركيز على حالات الجزائر، المغرب وتونس.

### III-1- المقاربة الجزائرية لإصلاح وديمقطة السياسة الأمنية:

لطالما ظلت قضية ديمقطة القطاع الأمني مغيبة عن النقاش السياسي لاعتبارات تختلف من نظام سياسي لآخر. فالمؤسسة الأمنية كمؤسسة اجتماعية تعتبر صورة مصغرة للمجتمع،

حيث لا يمكن أن نتصور انتقالا ديمقراطيا دون التساؤل عن موقع هذه المؤسسة ضمن هذا الانتقال، وعن طبيعة العلاقة بين المدنيين والعسكريين، خاصة وأن المؤسسة الأمنية تشكل قطاعا عريضا داخل الدولة بحكم بنيتها العددية وبحكم النشاط السياسي والاقتصادي لكبار موظفيها. كما أن هذه المؤسسة تشكل قطاعا مجتمعيا مهما يمكن أن يشكل خطرا على الدولة إذا ما تأخر الإصلاح<sup>5</sup>.

سأنتظر إلى أهم التدابير المتخذة من طرف الجزائر لإضفاء الشفافية على نشاطها ومؤسساتها الأمنية. بالنسبة لهذا البلد، تشكل الشفافية في المجال الأمني أداة هامة لإيجاد مناخ ثقة بين المؤسسة الأمنية والسلطة المدنية على أن تكون هذه الشفافية متفق عليها، شاملة وغير تمييزية. فالجزائر التي تعترف بأهمية هذه المبادئ تصر أيضا على أهمية السيادة الوطنية وحق الدول في ضمان أمنها وتمتعها بأمن غير منقوص، وعلى حق كل دولة في اختيار "نظامها للأمن القومي" لمواجهة التهديدات الأمنية"<sup>6</sup>. والنظام الجزائري في هذا الصدد، يندرج ضمن خانة "الأوليغارشية العسكرية"، وعليه سأركز هنا على مؤسسة جمهورية محورية وهي مؤسسة الجيش. يشكل الجيش المصدر المحوري للسلطة السياسية في الجزائر، إيماننا منه أنه المؤسسة الوحيدة التي تمتلك المشروعية في الجزائر. والمقصود هنا، طبعا، المشروعية التاريخية، باعتبار الجيش قد انبثق عن حركة التحرير الجزائري ضد الاستعمار. ولفهم مؤسسة الجيش وتطورها يجب تناولها في الإطار التاريخي لنشوء النظام السياسي الجزائري المعاصر. فالجيش هو الذي كان وراء بناء الدولة الجزائرية ومؤسساتها، وهو الذي يعين الرؤساء، كما أنه المؤسسة الحقيقية التي تتحكم في الحياة السياسية عبر جهاز الأمن العسكري التابع لوزارة الدفاع. وهذا الجهاز مكلف بتدبير الحياة السياسية لصالح الجيش، وعادة ما ينظر إليه على أنه الحزب الحقيقي سيما خلال مرحلة الأحادية، مع تغيرات طفيفة كان يشهدها من فترة رئاسية إلى أخرى. لهذا مثلا، لما حاول الرئيس بن جديد (1979-1992) إعادة بناء الدولة على أساس من المشروعية الديمقراطية بدل المشروعية التاريخية والرعية، تدخل الجيش لوضع حد لانتخابات 1991 التي فاز فيها الإسلاميون. ومع ذلك، فإنه على الرغم من

<sup>5</sup> إبراهيم اسعدي، المرجع السابق، ص. 207.

<sup>6</sup> عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص. 207.

النفوذ الذي يتمتع به الجيش داخل النظام السياسي الجزائري فإن الأمر، على خلاف الدول اللاتينية الأمريكية، يتعلق بنظام سلطوي يستمد مشروعيتها من الجيش أكثر منه بنظام عسكري<sup>7</sup>.

وانطلاقاً من هذه الفكرة، نستطيع أن نفهم طبيعة الصراع الذي دخل فيه الرئيس بوتفليقة مع مؤسسة الجيش لإحداث التوازن بين هذه الأخيرة والسلطة المدنية خاصة فيما يتعلق باستقلالية مؤسسة الرئاسة ومؤسسة الحكومة، فهو كان يدرك أن هناك سلطتين داخل الدولة: سلطة حقيقية هي سلطة الجيش، وسلطة شكلية هي سلطة الرئاسة والحكومة. ويمكن أن نقرأ مدى نجاحه في تحقيق هذا التوازن من خلال المؤشرات التالية: توليه منصب وزير الدفاع، التحكم في ميزانية الجيش والتسلح، تحقيق "المصالحة الوطنية"، تعيين العسكريين في مناصب سياسية. بل إن نجاح الرئيس في تمرير قوانين الوثام المدني مكنه من تقوية موقعه في مواجهة العسكريين، لأن مثل هذا النجاح يعني أن الرئيس لم يعد يتمتع بمشروعية عسكرية فقط، وإنما بمشروعية سياسية منحتة نوعاً من الكارزمية والتقدير من طرف الشعب الجزائري خاصة نجاحه في أن يفرض نفسه كوسيط بين الإسلاميين والعسكريين. ولتعزيز دور الرئاسة كمؤسسة مدنية كان لابد للرئيس من إبعاد الشخصيات والجنرالات، وتعيين شخصيات جديدة من الضباط والجنرالات تؤيد فكرة خروج الجيش من الحياة السياسية وإعطائه الدور المهني المنوط به. وبشكل عام، فإنه رغم كون المؤسسة العسكرية لا تزال تؤمن بالمشروعية التاريخية ومشبعة بثقافة سوفياتية، فإنه يمكن أن نرى بروز جيل جديد ونخب عسكرية تطمح إلى بناء دور مهني للجيش في علاقته بالدولة والمجتمع، ومن بين مؤشرات ذلك، أن مؤسسة الرئاسة لم تعد ملحقة من ملحقات هيئة الأركان أو وزارة الدفاع، بل أصبحت تتمتع باستقلالية كبيرة، وتعتبر الآن المختبر الرئيس لصياغة التوجهات الكبرى للسياسة الدفاعية. وهنا تجدر الإشارة إلى الصبغة المدنية لكل من الكاتب العام ومدير الديوان داخل هذه المؤسسة. ويضاف إلى كل ذلك، أن التحضير لمرحلة ما بعد بوتفليقة أصبح ينظر إليها أنها موضوع توافق بين مؤسسة الرئاسة ومؤسسة الجيش. ومعنى هذا أن هذا الأخير لم يعد يمتلك السلطة المطلقة في تعيين الرؤساء، وهذا تحول مهم يؤشر على اتجاه الجزائر نحو ديمقراطية الحياة السياسية ومنه إضفاء نوع من الشفافية على مؤسساتها الأمنية.

## - عمليات إصلاح مؤسسات الشرطة والقضاء:

<sup>7</sup> إبراهيم اسعدي، المرجع السابق.

دائماً ووفق النهج السيادي المكرس في الجزائر، ترى الجزائر أن إصلاح ودمقرطة مؤسستها الأمنية ينبغي أن يتم وبشكل أفضل في إطار الشراكة في المجالات السياسية والأمنية المدعمة بإرادة سياسية متبادلة للدول المتوسطة للتضامن في مواجهة التحديات المشتركة عبر احترام المبادئ التي يكرسها القانون الدولي، خاصة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعدم اللجوء إلى القوة أو التهديد بها واحترام السيادة. وهذا ما سيسمح بالديمقراطية ودعم دولة القانون وتحييد الأنواع الجديدة من المخاطر، وعلى رأسها الإرهاب والجريمة الدولية المنظمة المهددة للسلام وذلك بقصد تحقيق الأمن والاستقرار في المتوسط خاصة على الضفة الجنوبية<sup>8</sup>. ووفق مقاربتها الشاملة فيما يتعلق بالأمن في المتوسط، وهي المقاربة التي تحكمها بالدرجة الأولى اعتبارات مكافحة الإرهاب، كان للجزائر وإن اندمجت في قضايا التعاون الأمني الحساسة وفي مقدمتها قضايا التعاون الأورو-مغاربي في مجال "العدالة والشؤون الداخلية"<sup>9</sup> كمنط جديد للتعاون شمال-جنوب يساهم في تفعيل الإصلاحات السياسية، الأمنية والمؤسسية للبلدان المغاربية من خلال تنفيذ التدابير الأمنية بما يتيح استصدار نصوص تساهم في بناء ومأسسة منطقة ل"الحرية، الأمن والعدالة"<sup>10</sup> خاصة في ظل التحديات الأمنية التي تواجه البلدان المغاربية. يقوم هذا التعاون على تفعيل العمل الجماعي الأورو-مغاربي في قضايا "العدالة والشؤون الداخلية" بما يدفع بعجلة الإصلاحات في هذه البلدان نحو إرساء الديمقراطية المشاركة وترسيخ الفكر التواصلي.

<sup>8</sup> عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص. 207.

<sup>9</sup> ما المقصود بالتعاون في مجال "العدالة والشؤون الداخلية" هوبعد جديد أضفته معاهدة ماستريخت 1993 على بنية الإتحاد الأوروبي، فماذا تعني هذه العبارة، وما هي الحقيقة التي تضطلع إليها؟ يعمل التعاون في مجال "العدالة والشؤون الداخلية" على تقريب وزارات العدل للدول الأعضاء للإتحاد الأوروبي (الخمسة عشر آنذاك) إلى وزاراتها الداخلية وكذلك خدماتها. يسمح هذا التعاون بفتح المجال للحوار، التعاون، العمل الجماعي، التعاون بين خدمات الشرطة والجمارك، وخدمات الهجرة والعدالة الخاصة بمهذه الدول. يُعنى التعاون بين إدارات العدالة بشقين اثنين: التعاون في القضايا المدنية والتعاون في قضايا نقل قواعد قانون العقوبات؛ فعلى سبيل المثال، يميل التعاون الأول إلى مسائل الاعتراف المتبادل بالأحكام المطبقة في مجالات: الطلاق، حضانة الأطفال، مسائل التجارة عندما يتعلق الأمر بدولتين أو أكثر، أما الثاني فيُعنى على سبيل المثال، بتسليم المتهمين أو بالتعاون القضائي.

<sup>10</sup> من بين الأهداف الرئيسية للإتحاد الأوروبي هوخلق منطقة ل"الحرية، الأمن والعدالة"، تعني هذه الأخيرة بأنه: (1) لا بُد أن يتمتع الأشخاص -المواطنون الأوروبيون- داخل الإتحاد الأوروبي بحرية تامة في تصرفاتهم وأقوالهم وفي اختيارهم لوظائفهم ولطريقة عيشهم، بالإضافة إلى حرية تنقلهم وسفرهم وإنشائهم وتسييرهم للتجارة والشركات حيثما يرغبون في ذلك؛ (2) وجوب حماية هؤلاء الأشخاص من اضطهاد الدولة واعتداءات المجرمين؛ (3) ضرورة الانتفاع من الامتيازات، وحماية ضروريات العيش في دولة القانون. بالنسبة للمواطنين الأوروبيين، لا بد من ترابط وتوازن هذه المعايير -الحرية، الأمن والعدالة- لأن الحرية تفقد الكثير من مدلولها إذا لم ينتفع بها المواطن بشكل فعلي في المحيط الذي يعيش فيه، وإذا لم تتم حمايتها من قبل نظام قانوني عادل وسليم.

ينبغي الإشارة هنا أن خطط العمل المتخذة ضمن سياسة الحوار الأوروبية تشمل ستة مجالات من العمل: (1) الهجرة (الشرعية منها وغير الشرعية، إعادة تسليم المهاجرين، التأشيرات، اللجوء)؛ (2) تسيير الحدود؛ (3) التعاون لمكافحة الجريمة المنظمة؛ (4) مكافحة تجارة المخدرات؛ (5) مكافحة غسيل الأموال والجرائم المالية والاقتصادية؛ (6) التعاون في مجالي القضاء والشرطة<sup>11</sup>. ومن أهم الأهداف التي يصبو إليها هذا التعاون وبالضبط في مجالي الشرطة والقضاء<sup>12</sup> ما يلي:

- التحديث المستمر للشبكات الأورو-متوسطة المحترفة في مجالات العدالة، الشرطة والهجرة؛
  - التمرن على الخبرات وتبادلها فيما يتعلق بالتعريف والتحديد المشتركين للممارسات والخبرات الجيدة؛
  - تطوير التعاون في مجالي الشؤون القضائية وشؤون الشرطة، مع الأخذ في الحساب المؤسسات والبنى القانونية الأوروبية (خبرات "شغنغن" (Schengen aquis)، المذكرة الأوروبية للاعتقال (European Arrest Warrant EAW)، ضمان الأدلة أو ما يسمى بتفويض الشهادة الأوروبية للحصول على الأدلة (وكالات تطبيق القانون).
  - التأثير غير المباشر على الإصلاحات القانونية والقضائية الراهنة في العديد من البلدان المتوسطة.
  - التصنيف العالي الكمي والكيفي للتعاون في مجالي القانون والشرطة.
- يمكن أحد أهم الأهداف هنا في تطوير إجراءات بناء الثقة بين الشركاء المتوسطيين في مجال السلم والحماية المدنية على سبيل المثال، وكذلك بناء الثقة من خلال تبادل أفضل

<sup>11</sup>Thierry Balzacq, "The frontiers of governance: understanding the external dimension of EU justice and home affairs". In. Balzacq Thierry (ed). *The external dimension of EU justice and home affairs governance, neighbours, security*, (New York: Palgrave Macmillan, 2009). pp. 29. 30.

<sup>12</sup> European Commission, 2005.

الممارسات وتقديم العون في مجال الاتصالات والتقنيات من جهة وكالات الشرطة ووكالات تطبيق القانون<sup>13</sup> (Eurojust<sup>16</sup>, Cepol<sup>15</sup>, Europol<sup>14</sup>...)

سطرت الجزائر في إطار البرنامج الثنائي الخاص بالتعاون الأورو-جزائري في هذا المجال على برنامجي دعم إصلاح العدالة وتشجيع عمليات تحديث الشرطة وهذا من أجل تحقيق دعم استقلالية وتطوير النظام القضائي الجزائري عن طريق ترقية الخدمات العامة، وتنظيم وتقوية العدالة وكفاءة الوكالات القضائية وخدمات الإعلام الآلي، وتقديم العون فيما يتعلق بتقنية المعلومات وإجراء تدريبات في الميدان، وترقية المستوى المهني لرجال شرطة الأمن بما في ذلك مجال حقوق الإنسان وذلك عند أداء واجباتهم، وأيضاً توفير أجهزة جد متخصصة لتحديث مخابر الشرطة، بالإضافة إلى إجراء حصص تدريبية. وأخيراً، التدريب في مجال تقنيات الإجرام ضمن أقسام التحقيق لدى الشرطة، وإجراء حصص تدريبية في مجال السلوك الأخلاقي. هذا التعاون معترف به كأولوية في تطوير الإطار القضائي والمؤسسي والقانوني الضروري للمقاومة الفعالة للمخالفات والجرائم، وكذلك لتطوير آليات التعاون ضد الجريمة العابرة للحدود" مما يضفي الشفافية على نشاط القطاع الأمني من خلال تعزيز وظيفة الرقابة والقضاء والوصول إلى المعلومة ولو كانت سرية.

<sup>13</sup> Sarah Wolff, "The Mediterranean dimension of EU's internal security". In: Balzacq Thierry, *The external dimension of EU justice and home affairs governance, neighbours, security*, (New York: Palgrave Macmillan, 2009), p. 165.

<sup>14</sup> European Police Office) **Europol** المكتب الأوروبي للشرطة) وكالة الإتحاد الأوروبي للاستخبارات الجنائية، أصبحت تعمل رسمياً في جويلية 1999. مقرها حالياً بلاهاي بهولندا. جاءت سلطتها القانونية في معاهدة تأسيس الإتحاد الأوروبي، العنوان رقم VI قرار المجلس 371 / 2009 / JHA. تم التوقيع عليها عام 1998، وتم تأسيسها في 1 جويلية 1999. تحدف الوكالة إلى تحسين التعاون بين السلطات المؤهلة للدول الأعضاء عن طريق اشتراك ومساهمة الاستخبارات المؤهلة لمنع ومكافحة الجرائم الدولية المنظمة والمخيرة من نوعها. مهمتها هي المساهمة في جهود تطبيق قانون الإتحاد الأوروبي التي تستهدف الجريمة المنظمة.

<sup>15</sup> **CEPOL** كلية الشرطة الأوروبية، تم تأسيسها في 2005 كوكالة تابعة للإتحاد الأوروبي إثر قرار المجلس (JHA\2005\681). مقرها حالياً ببرامشيل ببريطانيا. تجمع الوكالة ضباط الشرطة الأكبر عبر كامل تراب أوروبا، بهدف تشجيع التعاون عبر الحدودي في مجال مكافحة الجرائم، والحفاظ على الأمن العام وعلى القانون والنظام. وهي وكالة تدير عمليات التدريب منذ 2001.

<sup>16</sup> **Eurojust** وكالة تابعة للإتحاد الأوروبي تتعامل مع مسائل التعاون القضائي، تم التوقيع عليها في 28 فيفري 2002 كما تم تأسيسها والدخول بها إلى ميدان التطبيق في نفس العام. مقرها حالياً بلاهاي بهولندا. تتألف الوكالة من وكلاء النيابة الوطنيين والقضاة وأضباط الشرطة من ذوي الكفاءات المتساوية من كل دولة عضوي الإتحاد. تتحدد مهمة الوكالة في تحسين فعاليات ونشاطات السلطات الوطنية عند تعاملها مع التحقيقات وإحالة القضايا الإجرامية عبر الحدودية والجرائم المنظمة إلى المحكمة، حيث أن تلك التحقيقات لا تمس أعضاء في الحكومات أو في الأحزاب السياسية.



## الجدول رقم (5) البرنامج الثنائي الخاص بالتعاون الأورو-متوسطي في مجال "العدالة والشؤون الداخلية"

البلد	البرنامج	الميزانية المخصصة	مدة إنجاز الأعمال	تاريخ التوقيع على الاتفاقية	الأهداف والوسائل
المغرب	تحديث السلطة القضائية (تقدمها باستمرار)	27 مليون يورو	عامين ونصف	نوفمبر 2003	-تحسين تدريب الإمكانات المؤسساتية والتنظيمية فيما يتعلق بالتكنولوجيا الدولية.
	- تشجيع حركة المواطنين.	5 مليون يورو	4 سنوات	ديسمبر 2004	-تعزيز الحركة القانونية للمواطنين في المغرب والإتحاد الأوروبي من خلال إعادة هيكلة البنية المؤسساتية القانونية المغربية. -الدعم المؤسساتي للوكالة المغربية لترقية التوظيف.
	تسيير مراقبة الحدود	40 مليون يورو	4 سنوات	ديسمبر 2004	- التدريبات: وهي محاولات لتحسين مهارات المرشحين للهجرة، وبذلك جعلهم محل اهتمام أكبر لدى أرباب العمل. -تقديم العون للمهاجرين عند عودتهم. -تحسين إمكانية الشريك المغربي لمكافحة الهجرة غير الشرعية وتعزيز إدارة الحدود بما فيها مراقبتها. - تعيين أجهزة مراقبة على الحدود، ودعم التدريب والمؤسسات.

الجزائر	دعم إصلاح العدالة	15 مليون يورو	3 سنوات	أكتوبر 2004	-دعم استقلالية وتطوير النظام القضائي الجزائري عن طريق ترقية الخدمات العامة، وتنظيم وتقوية العدالة وكفاءة الوكالات القضائية وخدمات الإعلام الآلي. -تقديم العون فيما يتعلق بتقنية المعلومات وإجراء تدريبات في الميدان. - ترقية المستوى المهني لرجال شرطة الأمن بما في ذلك مجال حقوق الإنسان وكذلك عند أداء واجباتهم. - توفير أجهزة جد متخصصة لتحديث مخابر الشرطة، بالإضافة إلى إجراء حصص تدريبية. - التدريب في مجال تقنيات الإجرام، في قسم التحقيق لدى الشرطة، وإجراء حصص تدريبية في مجال السلوك الأخلاقي (HR).
السلطة الفلسطينية	دعم إصلاح العدالة	7 ملايين يورو	3 سنوات ونصف	ديسمبر 2003	-للزيادة في إمكانية شرعية النظام القضائي الفلسطيني. -دعم المؤسسات، الأجهزة والعمليات التدريبية.
تونس	تشجيع تحديث النظام القضائي	22 مليون يورو	3 سنوات	أكتوبر 2004	-تشجيع تطور النظام القضائي والوصول المتحسن إلى تكريس العدالة التي يصبو اليها القضاة والمحامين... -نشر المعلومات (إقامة قاعدة للمعلومات القانونية والقضائية). - توفير أجهزة التكنولوجيا الدولية IT.
المغرب، الجزائر، تونس	مشاريع الأمن القضائي والقانوني المدمجة مع البرامج المشجعة لتطبيق اتفاقيات الشراكة	في طور تحديد الميزانية التي ستخصص لهذه المشاريع.			على سبيل المثال، مشاريع التوأمة المخصصة للمغرب.
مجموع الأموال المخصصة 2000-2006		134.2 مليون يورو			

بلغت الميزانية في مجموعها حوالي 134.2 مليون يورو على مستوى العلاقات الثنائية. هذا، وبالإضافة إلى برنامج MEDAJAI I (6 ملايين يورو) وبرنامج MEDAJAI II (15 مليون يورو). وبذلك؛ فمنذ عام 2000، خصصت ميزانية قدرها تقريبا 155 مليون يورو لعمليات الترويج لقضايا "العدالة والشؤون الداخلية" في المتوسط.

Source: National Indicative Programme 2000–2006.

تعتبر قضية مكافحة الإرهاب إحدى القضايا الحساسة في أجندة السياسة الأمنية الجزائرية. ففي إطار المشروع الإقليمي الأوروبي الرامي إلى تحقيق العدالة الأورو-متوسطة، تم إجراء جلسات تدريبية<sup>17</sup> للقضاة الجزائريين ضمن برنامج محاكمة الجهات والأطراف المعنية بمشكلة الإرهاب. هذا، بالإضافة إلى تنظيم ملتقيات وندوات خصيصا للقضاة من ذوي المستويات العالية وتحضيرهم لنشر وتلقين المعرفة التي اكتسبوها في هذه الملتقيات للقضاة الأقل مستوى منهم والمتواجدين في وطنهم الأصلي<sup>18</sup>. من خلال تكثيف تبادل المعلومات والمساعدة التقنية وبناء القدرات. تعتمد العديد من البلدان الأعضاء في الإتحاد على نقل "برامج منتظمة" إلى البلدان الشريكة ومنها الجزائر، على شكل حوارٍ وبناءٍ للقدرات والإمكانيات. إن "البرامج المنتظمة" التي يراها الإتحاد الأوروبي مثل تلك الخاصة بتشجيع البنى التحتية والاستخبارات والجيش والشرطة والدرك الوطني، هي برامج يهدف من ورائها لإرساء علاقات وطيدة وجيدة مع الدول الشريكة في مكافحة الإرهاب الدولي<sup>19</sup>.

لايفوتنا أن نشير هنا إلى الدعم الذي يحظى به العمل الجمعي من قبل الإتحاد الأوروبي لما يشكله من رافد مؤثر لبناء نموذج الديمقراطية المشاركة كدعامة هامة لإضفاء الشفافية على القطاع الأمني في الجزائر. إن جعل هذا العمل الجمعي ذا معنى يستلزم توجيه بؤر اهتمام هذا العمل لينخرط في مجالات حساسة ومفصلية مثل التنمية المحلية بمفهومها الواسع كمنطلق يفرضه منطق الديمقراطية المشاركة التي تركز على جعل المواطن فعلا في محيطه. ولا يفوتنا أخيرا أن نذكر أيضا الدعم الذي يحظى به قطاع الإعلام من قبل الإتحاد الأوروبي من أجل تعزيز وظيفة قطاع الصحافة وتكوين الصحفيين لترسيخ الفكر الديمقراطي وتعميمه ليمس نشاط المؤسسة الأمنية.

<sup>17</sup> <[http://ec.europa.eu/external\\_relations/euromed/synopsis/synopsis262\\_en.pdf](http://ec.europa.eu/external_relations/euromed/synopsis/synopsis262_en.pdf)> Consulted on 4 July 2007.

<sup>18</sup> <<http://www.eipa.eu/en/topics/show/&tid=159>>. Consulted on 4 July 2009.

<sup>19</sup> Nicole Wichmann, 'The intersection between justice and home affairs and the European neighbourhood policy: stocktaking logics, objectives and practices', *CEPS Working Document 275* (October 2007), p.18.

### III -2- تجربة تونس في التسيير الديمقراطي لقطاع الأمن:

لطالما عمل النظام التونسي السابق على تأكيده دعم التحرر الاقتصادي حتى يلقي بظلاله على التحرر السياسي والأمني، إلا أن انتفاضة الشعب مع مطلع 2011 حالت دون نجاح المحاولة. لم يكن من أن المتوقع أن أحداث "سيدي بوزيد" والانتفاضة التي شهدتها هذه المنطقة، ستجعل منها بؤرة للاحتجاجات الشعبية وميدانا لتضحيات الشباب المتحرر، والتي أدت إلى إسقاط نظام بن علي. يمكن القول اليوم، أن الكثير من الإستبداد الأمني السابق قد إختفى، فالشعب التونسي يعقده العزم على التحرر من الممارسات الأمنية للنظام البائد. إن عملية التغيير التي شهدتها تونس تعد سابقة تاريخية لم تعهدها المنطقة المتوسطة والتي جرت فيها العادة أن يحدث التغيير من أعلى الهرم إلى أسفله، وهذا نتيجة لانقلابات عسكرية أو ضغوطات خارجية - أوحى نتيجة لعمليات التدخل-؛ فالتغيير الحقيقي في المنطقة يعد أمرا صعب التحقيق كون الاتجاه السائد هو الرئاسة مدى الحياة، أو الوصول إلى السلطة بغية توريثها<sup>20</sup>. ومع ذلك، أثار الشباب التونسي الذي ضحى بنفسه في بداية الاحتجاجات التي شهدتها تونس، تعبئة شعبية لم يسبق لها مثيل، والتي أدت في النهاية إلى إحداث التغيير من القاعدة وللمرة الأولى في المنطقة<sup>21</sup>. لم تكن هذه الثورة لتطرد "زين العابدين بن علي" خارج الحكومة والبلاد فحسب؛ بل كان لها أيضا وأن زعزعت باقي الأنظمة العربية من المحيط إلى الخليج، الأنظمة التي تعقبت أحداث الثورة بادعائها لاحترام رغبات الشعب التونسي، على الرغم من أنها لا تحترم رغبات شعوبها<sup>22</sup>. هي الثورة التي وضعت السلطة في أكثر من بلد في المنطقة المتوسطة أمام هاجس الاستحقاق الديمقراطي كما هو الحال مع ليبيا ومصر اللتين أسقط فيهما نظام القذافي ومبارك تباعا؛ لتمتد شرارة هذه الاحتجاجات إلى سوريا والأردن بالإضافة إلى اليمن وهي البلدان التي لاتزال فيها حشود المسيرات والاعتقالات واستمرار أعمال العنف لأجل غير مسمى؛ فتزايد مثل هذه المسيرات الاحتجاجية المتعددة والمستمرة في البلدان العربية يضع الأنظمة في وضع صعب. ففي ظل العولمة وصعود المجتمع المدني دوليا، من الصعب على هذه الأنظمة أن تزيد من حدة تسلطها مستقبلا دون أن يتسبب ذلك في رد فعل دولي، تحت ضغط جمعيات حقوق الإنسان العابرة للحدود<sup>23</sup>.

<sup>20</sup> Abdenmour Benantar, "Tunisian uniqueness? The limits of regional contagion", ARI real Instituto Elcano (2011), p. 1.

<sup>21</sup> *Ibid.*, pp. 1-2.

<sup>22</sup> *Ibid.*, p. 02.

<sup>23</sup> عبد النور بن عنتر، "إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي"، المستقبل العربي 273 (2001)، ص. 23.

هذا ودون استبعاد دور الدول الكبرى في حسم الموقف بما يتماشى ومصالحها التي تسوقها ضمن ضرورات الرضوخ لقواعد القانون الدولي واحترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان. فالأحداث التي تشهدها بعض الدول العربية حاليا يمكن اعتبارها نقلة نوعية في علاقة المجتمع بالسلطة لأنها تشير إلى نهاية الإذعان الاجتماعي المفروض قهريا. كما أنها تعد تحذيراً من أن حالة العطل التي تعانيها البلدان العربية المتوسطة من استمرار للاستبداد السياسي وتوسيع دائرة الفقر والتهميش والإقصاء من دون احترام الحريات، ستزيد من الواقع العربي بؤسا وإحباطاً<sup>24</sup>.

أثرت الأحداث التي شهدتها تونس على سياستها الأمنية العامة وعلى مسار الديمقراطية في مجال القطاع الأمني. فقد انضمت تونس رسمياً وبعد كل هذه الأحداث إلى منظمة المراقبة الديمقراطية لقوات الأمن<sup>25</sup> (2011)، واستكملت بذلك رسمياً إجراءات انضمامها إلى مركز المراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة بجنيف المعروف باسم "دي كاف"، لتصبح بذلك الدولة الـ60 العضو في هذه المنظمة الدولية، والدولة العربية الثانية بعد لبنان. مما يعبر عن وجود إرادة قوية لمتابعة الإصلاحات الديمقراطية في المجال الأمني باعتبارها خطوة كبيرة نحو تحقيق ديمقراطية فعلية للمؤسسات الأمنية التونسية. كما أن انضمام تونس إلى هذه المنظمة الدولية المعنية بالتنمية والتسيير الرشيد لقطاع الأمن يعد "مؤشراً على وجود إرادة سياسية لمتابعة مسار الإصلاحات الديمقراطية" حسب منظمة "دي كاف". هذا وبالإضافة إلى ذلك، يعتبر انضمام تونس إلى هذه المنظمة الدولية "إشارة إيجابية من تونس إلى الدول العربية التي يشهد كثير منها ثورات وتحولات سياسية تاريخية مما سيؤدي إلى مراجعة نظرتها الأمنية". وفي هذا الإطار، بدأت تونس محادثات مع "دي كاف" جنيف منذ فيفري 2011 مباشرة بعد التحولات السياسية العميقة التي شهدتها البلاد على ضوء ثورة 14 جانفي التي أطاحت بنظام بن علي. مما يخول لها كسب فرص الاستفادة من تجارب 59 دولة في مجال التسيير الديمقراطي لقطاع الأمن، بما يساهم في تطوير أداء قوات الأمن والجيش لتكون في خدمة الشعب في سياق الاحترام الكامل للقانون. كما يخول لها أيضاً الاستفادة من تجارب الدول الأعضاء في مجال تكريس احترام القانون وتوظيف قوات الشرطة والجيش في خدمة الشعوب وتكريس الديمقراطية وإنجاح مسار إصلاح قطاع الأمن.

<sup>24</sup> نفس المرجع، ص. 23.

<sup>25</sup> يشار إلى أن مركز المراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة بجنيف "دي كاف" هو مركز خبرات في مجالات الأمن والتنمية ودولة القانون تدعم برامج الحكم الرشيد والإصلاح الأمني. وتقوم هذه المنظمة الدولية بأبحاث ودراسات على التجارب النموذجية وتدعم تنمية مواصفاتها ومقاييسها وطنياً وعالمياً كما تقدم توصيات عملية وتوفر برامج مساعدات للإصلاح الأمني ميدانياً.

### III-3- المقاربة المغربية في إطار ديمقراطية وإصلاح المؤسسات الأمنية:

في خضم تطور العلاقات بين الإتحاد الأوروبي والمغرب، كان هذا الأخير أحد أهم المستفيدين من المساعدات الخارجية للإتحاد في مجال "العدالة والشؤون الداخلية"؛ فموقعه الجغرافي وعلاقته الخاصة التي تربطه بالإتحاد الأوروبي جعلتا منه مخبرا لمعاينة نتائج البعد الخارجي لسياسة "العدالة والشؤون الداخلية"، هذه النتائج التي تبدو للوهلة الأولى مميزة في هذا البلد ضمن مظاهر كل من الجماعة والمشروطية<sup>26</sup>. كما تُظهر المبادرات الأخيرة السير الحسن والحقيقي لعجلة التعاون في مجالي العدالة والشرطة مع المغرب، سيما في إطار التعاون لمكافحة الهجرة والإرهاب.

عرفت العلاقات الأورو-مغربية في السنوات الأخيرة إقحاما للتعاون الثنائي في مجال الشرطة، حيث نجد أن الإتحاد الأوروبي نشط في إدراج مثل هذا النوع من التعاون إلى جانب التعاون القضائي بتنظيم العديد من الملتقيات والمنتديات المختلفة، ومع أواخر التسعينيات، شرعت الدول الأعضاء للإتحاد بتدشين عمليات تعاون مع المغرب تسهر على إنجازها جماعات مختصة في هذا المجال<sup>27</sup>. تجدر الإشارة هنا إلى خطوة هامة على مستوى الانجازات في هذا الحقل الأمني؛ ففي عام 1999، انضم الدرك الملكي المغربي إلى جمعية قوات الشرطة والدرك الوطني الأورو-متوسطة والأوروبية (وهي جمعية فرنسية-إسبانية-إيطالية-برتغالية تأسست عام 1994)<sup>28</sup>. يمكننا أن نضرب مثلا آخر في هذا الشأن، وهو يخص مبادرة الملك التي أطلقها في جانفي 2004 من أجل تأسيس "لجنة العدالة والمصالحة" للنظر والبحث في حالات الاختفاء والاحتجاز التي حدثت إبان حكم أبيه<sup>29</sup>.

تُعد المظاهر العملية لأبي إستراتيجية أمنية على قدر كبير من الأهمية. فعلى المستوى الداخلي وبالضبط في إطار التعاون في مجال الشرطة، أعطت الحكومة المغربية الأولوية لجماعات الاستخبارات، ولعمليات التنسيق ما بين الخدمات، ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب،

<sup>26</sup> Sarah Wolff, "The Mediterranean dimension of EU's internal security", *op. cit.*, pp. 165-172.

<sup>27</sup> *Ibid.*, pp. 172-173.

<sup>28</sup> <<http://www.fiep-asso.org/>>

<sup>29</sup> Carnegie Endowment for International Peace and FRIDE. *Morocco – Carnegie Endowment Report*. Washington DC, 2005.

ومراقبة وحماية المنشآت الإستراتيجية الرئيسية، والإجراءات المضادة للراديكالية، بالإضافة إلى مكافحة جريمة تقنية المعلومات. إن تحديث أجهزة الأمن وقوات الشرطة يمثل أولوية رئيسة في هذه العمليات، وهذا بالتأكيد على إنجاز ترتيبات أهمها، التزويد بأفضل المعدات والأجهزة اللازمة لإتمام ذلك، بالإضافة لتكثيف عمليات تدريب الشرطة والاستخبارات مع الأشكال الناشئة للنشاطات الإجرامية. إن ما يهم في هذه الإستراتيجية الجديدة ترويجها للمبادئ الأساسية الخاصة بدولة القانون واحترام حقوق الإنسان، من خلال تنظيم دورات لتدريب الشرطة وجماعات الاستخبارات المكلفة بعمليات الأمن هذه. ونلاحظ هنا الإقبال والسعي المستمر للمغرب على مباشرة عمليات التعاون في مجال الشرطة مع الإتحاد الأوروبي، سواء ككتلة واحدة أم مع دوله الأعضاء منفردة. ارتأينا أن نشير في هذه النقطة، إلى أهمية التعاون الثنائي المغربي-الأوروبي في مجال الشرطة. إذ يدفعنا ذلك للتأكيد على أهمية مثل هكذا تعاون بين الإتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين بما فيهم المغرب، نظرا لسرعة فعالية هذا النوع من التعاون وتقديمه حلولا ملموسة على أرض الواقع في خضم تنامي واتساع أسباب اللاأمن في المنطقة المتوسطية، كما أنه يدعم ويعزز أكثر عمليات استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة، ومع مرور الوقت بإمكانه أن يؤدي إلى خلق منطقة أورو-متوسطية ل"للحرية، الأمن والعدالة" التي يطمح الإتحاد الأوروبي إلى رؤيتها تتجسد على أرض الواقع كهدف أولي وراء سعيه لمناولة قضايا "العدالة والشؤون الداخلية" لدى البلدان الشريكة المتوسطية.

يمكننا القول، أنه بعد أن اتخذ المغرب إجراءات صارمة في مواجهة التهديدات الأمنية التي تواجهه مثل الهجرة غير الشرعية والإرهاب، اختار تبني إستراتيجية أمنية واسعة النطاق، حيث يخضع فيها كل من الأمن والتطور لسياسة شاملة وواسعة. في هذا الصدد، تُشكل المبادرة الوطنية لتطوير الإنسانية التي يعمل المغرب الآن على تطبيقها، آلية وقائية أساسية وضرورية لمحاربة جميع أشكال اللاأمن الاقتصادية منها والاجتماعية، وهذا بمهدف التقليل من الإنكشافات داخل فئات السكان التي يمكن أن تشكل أراضي كامنة لتجنيد الإرهابيين<sup>30</sup>. ويتم حاليا إبداء مزيدا من الإهتمام بتطوير الإدارة المحلية ودولة القانون؛ وتعطى الأولوية الآن في المملكة بانتظام للبعد

1 Saad Hassar, "Assessing Morocco's security landscape". In: Cameron Alastair (ed). *Euro-Mediterranean security: Moroccan and British perspectives*, London: the Royal United Service Institute RUSI, (2010), pp. 05-06.

السوسيو-اقتصادي، وهذا مع تكريس سياسات تتولى مهامها الجماعات التي تصب مجمل تركيزها على تلك الجهود التي ينتج عنها التطور الاقتصادي وتوفير مناصب الشغل<sup>31</sup>.

يعتبر المغرب بالنظر إلى موقعه الجغرافي المميز، وذو أهمية كبرى بالنسبة للإتحاد الأوروبي عند تعزيز التعاون في مجالي الشرطة والقضاء في إطار قضايا الهجرة والإرهاب. فهو مفترق لعدة طرق بالنسبة للمهاجرين، ولذلك أصبح بلدا لعبور المهاجرين غير الشرعيين. لقد عجلت الأحداث الدرامية لسبته ومليلة من المنطق السائد لدى الجانب الغربي بضرورة التدخل في إدارة وتسيير ظاهرة الهجرة؛ فالمغرب يُعد من الأوائل المندمجين ضمن مبادرات التعاون الأوروبية في مجالي مكافحة مشكلتي الهجرة والإرهاب.

تعكس هذه المشاريع بعض عناصر المجتمعة التي في الحقيقة تعمل على تحفيز وتدعيم السلطات المغربية للتعاون مع الشبكات الأوروبية الخاصة بتطبيق القانون، كما تُظهر هذه المبادرات الأخيرة، السير الحسن والحقيقي لعجلة التعاون في مجالي القضاء والشرطة مع المغرب، مما يكرس أكثر العمل الجماعي في إطار إصلاح المؤسسات الأمنية. فعلى سبيل المثال، يتعاون المغرب مع وكالة الفرونتيكس التي أسسها الإتحاد الأوروبي عام 2004 وهي وكالة أوروبية تعمل على تسيير عمليات التعاون العملياتية على الحدود الخارجية<sup>32</sup>، وحماية الحدود المخولة لحرس الحدود خاصة على امتداد حدود ساحل البحر الأبيض المتوسط، لتطوير نظام الحراسة على الحدود الخارجية للإتحاد الأوروبي.

<sup>31</sup> *Ibid.*, p. 06.

<sup>32</sup> Règlement (CE) n 2007\2004 du conseil (du 26 octobre 2004, JOL. 349 du 25-11-2004).

#### IV - تفعيل ديمقراطية القطاع الأمني في الدول المغاربية:

إن التشخيص الآنف الذكر والذي استعرضنا فيه أهم المعوقات التي تحول أمام ديمقراطية المؤسسات الأمنية المغاربية مع عرض لتجارب بعينها لا تحجب الرغبة المتنامية لدى النخب الحاكمة وكذلك مؤسسات المجتمع المدني بضرورة إدخال إصلاحات في هذا القطاع يجعله أكثر ديمقراطية وشفافية. فالأحداث التي يشهدها العالم العربي في الفترة الأخيرة ضمن ما يعرف بـ"الربيع العربي" يبدو أنها تدفع بقوة نحو تبني استراتيجيات واضحة لديمقراطية القطاع، لعل من أبرز ملامح هذه الإستراتيجية تكمن في الاعتبارات التالية:

- إن عملية الديمقراطية والإصلاح ينبغي أن تكون عملية شاملة بمعنى أن تشمل كل القطاعات الأخرى سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية فبقدر ما يتم بناء قدرات الآليات التي بموجبها يتم امتصاص الاحتقان السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بقدر ما يساهم ذلك في توفير المناخ المناسب لإضفاء الشفافية أكثر على القطاع الأمني. وبذلك، فقبل أن نتحدث عن حكامه في القطاع الأمني لا بد أن يتم تجسيد هذه الحكامة في القطاعات الأخرى.
- ينبغي كذلك أن يتم نشر وزرع مزيدا من الثقافة الديمقراطية ضمن العاملين في قطاعات الأمن، مع تبيان أن المستهدف من عملية ديمقراطية هذا القطاع ليس تقليص في دور ونفوذ منخرطي القطاع بقدر ما يعني الاستجابة لحاجات وتوقعات المواطنين في المنطقة المغاربية.
- إن تفعيل المجتمع المدني وجعله أداة نشيطة وضاغطة سيسرع عملية ديمقراطية المؤسسات الأمنية بدورها، فالخزون القيمي لهذه المؤسسات يمكن الاستناد إليه قصد الدفع نحو إحداث إصلاحات مقبولة ضمن المؤسسة الأمنية المغاربية، سيما وأن هذه المؤسسات كثيرا ما تحث على جعل المواطن كجوهر وصلب نظام العمل في المؤسسات الأمنية. ولذلك يجب الوقوف على مدى استعداد المجتمع المدني للمرافعة من أجل فرض شفافية أكبر على الطريقة التي يتم من خلالها تنفيذ التدابير المتعلقة بمكافحة الإرهاب والجريمة بما يتيح استصدار نصوص تساهم في محاصرة أفعال التعدي على الخصوصية.

- إن تفعيل أجهزة الرقابة على نشاط قطاع الأمن سيساهم بدوره في ديمقراطية القطاع. كما أن تعزيز وظيفة الرقابة لجهازي التشريع والقضاء إضافة لقطاع الصحافة وكذلك تخفيف الإجراءات المتعلقة بالوصول إلى المعلومة سيما السرية منها سيساهم في إضفاء مزيد من الشفافية على نشاط القطاع الأمني المغاربي.
- لا يمكن أن نغفل كذلك الدور الذي يمكن أن تضطلع به المساعدة الخارجية ضمن هذا السياق، فالجهاث الأجنبية المانحة وكذلك المنظمات الحكومية وغير الحكومية على المستوى العالمي يمكنها أن تساهم في الدفع نحو تبني مزيدا من المعايير الديمقراطية ضمن القطاع الأمني في الدول المغاربية. ويكفي أن نشير هنا للدور الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي من خلال ما يعرف بسياسة نقل المعايير الأوروبية في ميدان العدالة والشؤون الداخلية نحو دول الجوار المتوسطي.
- يجب مرافقة التدابير الأمنية التي تبادر بها السياسة العامة الأمنية والمهادفة إلى ضبط الانفلاتات في سياق تفعيل سياستها العامة الأمنية للحيلولة دون مساسها بخصوصيات الأفراد، ويتعلق الأمر بالتدابير التي تقنن عمليات من قبيل التنصت، والتفتيش، وكاميرات المراقبة وكذلك جمع واستخدام البيانات وغيرها.

#### خاتمة:

بناء على كل ما تقدم، وبعد قراءتنا لواقع ديمقراطية المؤسسات الأمنية في المنطقة المغاربية، يمكن القول بأن الدول المغاربية تحتاج إلى تطوير نظام إجراءات التسيير الديمقراطي لقطاع الأمن وتطوير أدائه ليكون في خدمة المواطن وفي نطاق احترام القانون. كما أنها في حاجة الإستفادة من الفواعل الدولية المختصة في مجال ديمقراطية القطاع الأمني كمنظمة المراقبة الديمقراطية لقوات الأمن بجنيف والتي من شأنها أن تعزز وظيفة الرقابة والقضاء وأن تدعم عمليات تبادل الخبرات، وعليه ينبغي الاستئناس بتجارب مختلف الدول الأعضاء في هذه المنظمة في مجال تكريس واحترام القانون وتوظيف قوات الأمن في خدمة المواطنين وتكريس الديمقراطية وإنجاح مسار إصلاح قطاع الأمن مما يضمن شفافية أكثر على نشاط هذا القطاع، وهو الأمر الكفيل ببناء الثقة سواء بين المؤسسات الأمنية والمؤسسات المدنية للدول المغاربية على المستوى الداخلي، أو بين هذه الدول فيما بينها لتسهيل عملية التواصل السياسي بين النخب الحاكمة. وفي هذا الإطار، يمكن

أن يشكل نظام منظمة الأمن والتعاون الأوربي نموذجا يستفاد منه. كما أن السياسات الأمنية المغاربية بحاجة إلى إعادة بلورة مفهوم جديد للمصلحة الوطنية لا ينشغل فقط بحماية الدولة القطرية وتأمين سيادتها ووحدها الترابية، ولكن ينصرف كذلك إلى الأمن والدفاع المشترك عبر تفعيل آليات التواصل بين النخب العسكرية والأمنية في أفق خلق ثقافة إستراتيجية مشتركة. فعوض البحث عن توفير "الحماية" من خلال استضافة قوات أجنبية وتزويدها بالقواعد العسكرية، فإنه من المجدي بناء مقتضيات هذه الحماية من الداخل، وطرح قضايا الإصلاح الأمني والعسكري كجزء أساسي ضمن مشروع الانتقال الديمقراطي.

## - المراجع والمصادر باللغة العربية

1- بن عتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

## II - المراجع والمصادر باللغة الأجنبية

### A-Ouvrages:

2-Balzacq Thierry, "The frontiers of governance: understanding the external dimension of EU justice and home affairs". In. Balzacq Thierry (ed). *The external dimension of EU justice and home affairs governance, neighbours, security*, New York: Palgrave Macmillan, 2009.

3-Heydemann Steven, *Upgrading authoritarianism in the Arab world*, Saban Center, Brookings Institution, October 2007.

4-Storm Lise, *Democratization in Morocco: The political elite and struggles for power in the post-independence state*, New York: Routledge, 2007.

5-Wichmann Nicole, 'The intersection between justice and home affairs and the European neighbourhood policy: stocktaking logics, objectives and practices', *CEPS Working Document 275* (October 2007).

6-Wolff Sarah, "The Mediterranean dimension of EU's internal security". In. Balzacq Thierry, *The external dimension of EU justice and home affairs governance, neighbours, security*, New York: Palgrave Macmillan, 2009.

### B-Périodiques :

3-Benantar Abdennour, "Tunisian uniqueness? The limits of regional contagion", *ARI real Instituto Elcano* (2011), 1-6.

4-Benantar Abdennour, "European Union security practices, Algerian perspectives", Paper presented at the Workshop 1 – Mapping research – of Inex project – "Converging and conflicting ethical values in the internal/external security continuum in Europe", Bilkent University, Ankara, January (23-24 2009), 1-13.

- 5-Bras Jean-Philippe, "Le Maghreb dans la «guerre contre le terrorisme» : enjeux juridiques et politiques des législations «anti-terroristes», *L'Année du Maghreb*, Paris : CNRS EDITION, 2007.
- 6-Belguendouz. A, «EU-Maroc-Afrique migrante, politique Européenne de voisinage », Barrage aux sudistes, Rabat, 2005.
- 7-Hassar Saad, "Assessing Morocco's security landscape". In. Cameron Alastair (ed). *Euro-Mediterranean security: Moroccan and British perspectives*, London: the Royal United Service Institute RUSI, (2010): 5-7.
- 8- Haddadi.S, "Political securitisation and democratisation in the Maghreb: ambiguous discourses and fine-tuning practices for a security partnership", Working Paper IES Berkeley (23) 2004.
- 9-Kausch Kristina, Kristina Kausch, "How serious is the EU about supporting democracy and human rights in Morocco?", ECFR - FRIDE *Working Document*, (London : 2008).
- 10-Laura Feliu Martinez, "Les migrations en transit au Maroc: attitudes et comportement de la société civile face au phénomène", *L'Année du Maghreb*, Paris : CNRS EDITION (2009) : 343-362.
- 11-Martin F. and M., "Talking tough of talking together? European security discourses towards the Mediterranean." *Mediterranean Politics* 11(2) (2006).
- 12-Santucci Jean-Claude, « Le pouvoir a l'épreuve du choc terroriste : entre dérives autoritaires et tentation de l'arbitraire », *Annuaire de L'Afrique de Nord* 2003 (2005).
- 13-Wolff Sarah, "The externalisation of Justice and Home Affairs to the Southern Neighbours: the EU's dilemmas in the fight against terrorism", EuroMeSCo 2006 Annual Conference Paths to democracy and inclusion within diversity.

.